هواء في شبك

(شرّب له على كد فلوسه)

وهذا المثل يضرب للذي يلاقي من حسن المعاملة بقدر مايبذل من مال، او ان يعطى صاحب دائرة او شركة عملا من قبل العاملين بها على قدر اعطائهم من مرتبات، ولذا من يرى نفسه مظلوما يبدأ التلكؤ بالعمل وحين يعاتب يقول هذا المثل؛ وشرّب هنا تعني صب المرق على الخبز، ويسميه الناس تشريباً؛ ومن لطيف مايروى في هذا المجال، ان جحا دخل الى حمام، وكان رث الثياب، فلم يأبه به احد من العاملين، فلما خرج من الحمام انعم عليهم بدينار من الذهب، فلما قصد الحمام في المرة الثانية، اهتم به العاملون اهتماما عظيما، وخدموه اجل خدمة، فلما خرج اخرج لهم فلسا واحدا وقال لهم:هذا الفلس جزاء اهمالكم لي في المرة السابقة، والدينار الذي اعطيتكموه من قبل، جزاء خدمتكم اياي في هذه المرة .

وهذا مايجري في الكليات الاهلية، تعطى شهادة الهندسة وبحسب فروعها من اتصالات، وهندسة برامجيات وميكانيك، باقساط تصل الى الثلاثة ملايين ونصف المليون في السنة الواحدة، والمعدل يلغى اذا ماكنت تمتلك معارف هناك، علما ان المعدل اساسا منخفض فالذي يقبل في احد معاهد مؤسسة المعاهد الحكومية، من الممكن ان يدخل كلية الهندسة في الاهلي ؛ ان الدراسة الاهلية خطوة الى الامام اذا ماامتلكت شروطها وحددت اهدافها، لكن في الوقت الحاضر اصبحت تسير باتجاه آخر وهو التجارة، ومع هذا فالمهض في الامر انك تلاحظ طالب الكلية الاهلية مرتاحا، وناجحا في الدور الاول، في حين تقارنه بطالب في هندسة الجامعة المستنصرية، والذي خرج من الاعدادية بمعدل يعبر التسعين، تراه تعبا ويقرأ في العطلة الصيفية لانه لم ينجح في الدور الاول، وهذه القضية تشبه قضية الديمقراطية في العراق لانها تحتاج الى اعداد نفسي وثقافي واخلاقي، اي ان منح الصوت دون اهتمام بخطورة منح الشهادة بدون اهتمام، هذا يربك الوطن كما نلاحظ وذاك ايضا يربك الوطن ويحيله الى مهندسين واطباء وقضاة غير كفوئين، وقصة طالبة القانون في المستنصرية والتي كان ترتيبها الثانية على مدرستها، لاتشبه قصة طالب القانون في كلية دجلة الاهلية والذي لم ينجح في السادس من الدور الاول وانما خرج بمعدل ٥٩ وفي الدور الثاني لينجح من دجلة في الدور الاول، وتصيف طالبة المستنصرية في درسين، هذه الاشكالات والاخطاء البسيطة ستولد اخطاء اكبر، اذ ان ولي الامر الذي يستطيع دفع الملايين الثلاثة ، لن يتوقف عند هذه النقطة وانما سيدفع للتعيين ايضا ، وسيأخذ طالب الكلية الاهلية بلاوجه حق فرصة ابن الفقير الذي تعب وكان متفوقا في الجامعات الحكومية وهذا ماحدث فعلا، وان اعترض احد على هذا الكلام سنسمي الاشياء بمسمياتها .

من يريد بناء الوطن لايبنيه بهذه الطريقة، ومن الطبيعي ان يشرّب الاستاذ على كد افلوس الطالب، اما حين يشرّب الموظف للدائرة التي يعمل فيها على قدر راتبه، ويبدأ باضاعة الوقت، وحين تعاتبه يقول لك : (يمعود شرّبله على كد افلوسه)، وانت تنظر الى العمل يتراجع والعملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، تتألم لكنك لاتستطيع ان تكون من جماعة (شرّبله على كد افلوسه). لسنا ضد التعليم الاهلي ولكننا ضد هذا المبدأ او المثل، وهذا لايعني ان جميع الكليات متشابهة في هذا، بل ان هناك كليات رصينة وتحاول جاهدة ان تحذو حذو الكليات الحكومية ؛ مايزال امامنا الكثير ولانريد ان نترنح امام الخطوة الاولى والتعليم من اهم الخطوات التي يخطوها المجتمع باتجاه الرقي والتقدم، وهو مسؤولية الجميع، الاستاذ والطالب والعائلة، ولنخرج من مبادىء تدعو الى شد المجتمع الى الخلف من مثل (شرّبله على كد افلوسه).

■ عبدالله السكوتي

طالباني يبحث مع السفير الصيني سبل تنمية وتعزيز العلاقات بين العراق والصين

□ بغداد/ المدى

أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني ضرورة توسيع أطر العلاقة والتعاون بين جمهورية العراق وجمهورية الصين الشعبية.

جاء ذلك خلال لقاء فخامته في مقر إقامته بغداد امس السبت السفير الصيني لدى العراق تشانغ يي والوفد المرافق له، حيث جرى بحث سبل تنمية وتعزيز العلاقات بين العراق والصين في المجالات كافة ، وأشار الرئيس طالباني إلى أن البلدين تربطهما علاقات تاريخية حيث وقفت الصين في جميع المراحل إلى جانب الشعب العراقي ودعمت قضاياه المشروعة، مؤكداً ضرورة تعميق وتوسيع أطر تلك العلاقات واستثمارها بالشكل الذي يخدم مصالح شعبي البلدين الصديقين.

وسلّط طالباني الضوء على الأوضاع السياسية في العراق والمسيرة الدستورية لتشكيل الحكومة المقبلة، مشيراً إلى أن تشكيل الوزارة الجديدة أصبح ضرورة حياتية وهناك حرص جماهيري وشعبي وحتى برلماني شديد للاسراع في تشكيل الوزارة للانتقال إلى مرحلة جديدة وتقديم الخدمات للشعب العراقي الذي عانى كثيراً.

من جانبه أكد السفير الصيني لدى العراق تشانغ يي تصميم بلاده على توسيع آفاق التعاون مع العراق لتشمل المجالات كافة، متمنياً أن يجتاز العراقيون هذه المرحلة الصعبة بنجاح، مشيداً بالدور الريادي الذي يلعبه فخامة رئيس الجمهورية جلال طالباني في تقريب وجهات نظر القادة السياسيين في العراق، واصفاً هذا الدور بالمهم لدفع العملية السياسية الى الأمام وحلّ المشاكل العالقة.

إثر تزايد استهداف منتسبيها

عمليات بغداد تحذر منتسبيها من تصاعد الهجمات وتعد بمحاسبة المقصرين

□ بغداد/ هشام الركابي

حذرت قيادة عمليات بغداد قواتها الامنية من تصاعد الهجمات المسلحة ضدها من قبل المجاميع الارهابية، وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد في تصريح خص به "المدى" ان قيادة العمليات دعت منتسبي الاجهزة الامنية في نقاط التفتيش والدوريات والمرابطات كافة الى اليقظة والحذر وذلك لتفويت الفرصة على الزمر الارهابية التي تحاول يائسة زعزعة الامن والاستقرار في العاصمة بغداد . مضيفا ان الانتباه والحذر سيفوت الفرصة على الزمر الارهابية في تنفيذ اجنداتها الاجرامية .

واشار عطا الى ان قيادة العمليات اكدت عزمها على محاسبة آمري القطعات الامنية في المناطق التي تتعرض الى تلك الخروقات نتيجة غفلة واهمال بعض منتسبيها .

وشهدت بغداد امس موجة من الاعتداءات على الاجهزة الامنية في مناطق متفرقة من بغداد، اذ تعرضت مرابطة تابعة للشرطة الاتحادية صباح امس الى اعتداء ارهابي في منطقة النعيرية في بغداد الجديدة وادى الاعتداء الى استشهاد اثنين من منتسبي الشرطة، اضافة الى احتراق احدى العجلات . وفي منطقة البساتين تعرضت مرابطة تابعة لابناء العراق الى اعتداء ارهابي ادى الى استشهاد احد منتسبي ابناء العراق، واصابة اثنين اخرين بجروح . كذلك ادى اعتداء ارهابي على مرابطة تابعة للشرطة الاتحادية في منطقة حي العامل الى استشهاد (٣) من المقاتلين .

وفي سياق متصل اقامت وزارة الدفاع وقيادة عمليات بغداد دعوى قضائية بحق المدعو (علي جبار الحيدري) كونه انتحل صفة ضابط برتبة لواء وخبير أمني إضافة الى محاولته تشويه سمعة القوات الامنية والتأثير على الجوانب المعنوية للمقاتلين اثناء المعركة ضد فلول الارهاب، وذلك من خلال ظهوره في بعض القنوات الفضائية وهو يحمل الصفة المذكورة اعلاه، ومن الجدير بالذكر انه احيل على التقاعد برتبة نقيب اداري بحري كعقوبة تبعية لاحكام صادرة من (٥) محاكم عسكرية بتهم تتعلق بالفساد الاداري والمالي، واهابت قيادة عمليات بغداد بوسائل الاعلام كافة ضرورة التأكد من هويات وصفات الاشخاص الذين يتم تضييفهم لاغراض التحليل الامني، حتى تتحقق الموضوعية والحيادية في ايصال الحقيقة للمشاهد وفق الاسس الاخلاقية لمهنة الاعلام.

وعلى صعيد اخر اعتقلت قوة امنية عراقية صباح امس في قضاء تلعفر ٧٠كم غرب الموصل (٤) مطلوبين للقضاء بينهم قيادي بارز في تنظيم القاعدة.

وذكر مصدر امني ان القوات الامنية اعتقلت المطلوبين من خلال معلومات استخباراتية افادت بوجود المطلوبين في منطقة حسن كوي بقضاء تلعفر وتم اعتقالهم على الفور .

وتابع المصدر ان من بين المطلوبين قيادي بارز في تنظيم القاعدة والملقب بابي شيماء الناصري، والمطلوب لعدة جرائم ارتكبها في محافظة نينوى وان المطلوبين تم احالتهم الى المحاكم المختصة.

الى ذلك ألقت قوّات الأمنية القبض امس على شخصيْن يشتبه بأنهما من المتواطئين مع تنظيم القاعدة ومساعدين لأحد المطلوبين للسلطات الأمنية، وذلك خلال عملية أمنية مشتركة نفذتها القوّات بالقرب من الحبانية.

وذكر بيان للجيش الامريكي ان عناصر قوّات الأمن العراقية فتشت خلال العملية يرافقهم مستشارون لهم من القوّات الأمريكية عددا من المباني بحثا عن مشتبه به مطلوب يعتقد بأنه قيادي في تنظيم القاعدة في العراق يوجه الإرهابيين خلال تنفيذهم للهجمات الإرهابية التي تستهدف قوّات الأمن العراقية والأمريكية، صادرة بحقه مذكرة إلقاء قبض من قاض عراقي. كما يعتقد بأنّه يدعم عمليات الإبتزاز التي تستهدف الحكومة العراقية ومقاولات الإعمار والبناء.

وقد قادت المعلومات والأدلة التي عثرت عليها قوّات الأمن العراقية إلى تحديد شخصيْن يشتبه بأنهما مساعدان للمشتبه به المطلوب فاعتقلتهما.

المجلس العراقي للسلم والتضامن يدعو إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية

□ بغداد/ المدى

دعت سكرتارية المجلس العراقي للسلم والتضامن الى التعجيل بتشكيل حكومة وحدة وطنية عراقية تضم جميع الاطراف.

جاء ذلك خلال اجتماع دوري عقدته السكرتارية امس السبت تناول مجمل القضايا السياسية التي تمر بها البلاد وخاصة مسألة استعصاء تشكيل الحكومة رغم مرور خمسة أشهر على الانتخابات الأخيرة.

وبين المجتمعون المخاطر الكبيرة المحتملة والناجمة عن هذا التأخير وما يترتب عليه من تداعيات أمنية وسياسية واجتماعية أدخلت البلاد في مأزق أصبح من الصعب الخروج منه فضلا عن ما يسببه تأخير تشكيل الحكومة من تأثيرات سلبية على حياة المواطنين وواقعهم الخدمي واضعاف لدور المؤسسات الحكومية في أداء واجباتها بالشكل السليم.

وبهذا الخصوص أكد المجتمعون أهمية التعجيل بتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم الأطراف والقوى السياسية في البلاد، كما ان تشكيل الحكومة ينبغي ان يستند الى برنامج عمل وطني لتحقيق السيادة الوطنية وتعزيز الاستقرار والتنمية الشاملة واحترام الحقوق المدنية للمواطنين كافة.

وشددت السكرتارية على ان يكون للمجلس دورا فاعلا في الشأن العام والضغط بالتضامن مع قوى ومنظمات المجتمع المدني من اجل إنضاج مسار العملية السياسية في اتجاهها الديمقراطي والإسراع بتقديم الخدمات الملحة للمواطنين وتوطيد الأمن والاستقرار وتعزيز ودعم السلم الأهلي في البلاد.

أنباء الفساد تثير مخاوف العراقيين على كابينة ٢٠١٠ الوزارية

العراق: من يخوض حربا مع الإرهاب الناعم؟

□ علي عبد السادة

بينما ينتظرُ الرأي العام العراقي الوصول الى نهاية نفق الحكومة الجديدة، تثير اخبار الفساد، مجددا، مخاوفه من ان تأتي كابينة وزارية لا تحتسب لتجارب سابقة خلفت لائحة من فضائح اجهضت مشاريع التنمية في البلاد.

الخميس الماضي ازاح مسؤول رفيع في التربية الستار عن ما أسماها "عصابة محترفة" عينت الالاف من المواطنين بختم الوزير السري ومقابل مبالغ طائلة، وامس الاول حذر معتمد المرجع الديني الاعلى السيد علي السيستاني من ان الفساد ينخر "أغلب" مفاصل الدولة، وهو يستغرب من سكوت القادة السياسيين.

ولم يكن الاعلان عن العصابة هو الاول من نوعه، ولن يأتي التحذير من تفشي الوباء وحيدا، انه يأتي ضمن اصوات سابقة من اجل مكافحته.

لكن هذه الانباء تثير القلق .. انها تعزز "انعدام" الثقة بين الفرد والاجهزة الحكومية. وتفتح الباب، مشرعا، امام سؤال جديد قديم: انى للعراق ان يحظى، ولو لولاية واحدة، بأجهزة حكومية "نظيفة"؟

افتراض

لنفترض، الان، ان ازمة تشكيل الحكومة انتهت، وان الفرقاء العراقيين اتفقوا، اخيراً، على مرشح لرئاسة الوزراء. حينها ستعج صالونات القوى السياسية بنشاط جديد، بحثا عن سير "نظيفة" تستحق التزكية كمرشحين في كابينة ٢٠١٠ الوزارية.

هذا الافتراض يتغاضى، مؤقتا، عن المشهد المعقد لمفاوضات الكتل الجارية هذه الايام. فالوقت يُحرق برسم طرق مسدودة بوجه التوافقات السياسية، ولو تحقق افتراضنا هذا فان الرأي العام سيجد نفسه في مواجهة من نوع جديد: من هُم الوزراء الجدد في الحكومة الجديدة؟

هذه السطور القائمة على افتراض – يأمل اغلب العراقيين في ان يتحول الى واقع ملموس – يحاول الكشف عن "سلامة" الوزارة الجديدة؛ أي مرشح سيحظى بمقبولية القوى المشاركة في الحكومة؟ واي معايير ستقاس بها سيرته الذاتية؟ هذه الاستفهامات مدفوعة بتجربة مريرة مع الفساد ولائحة طويلة من مشاريع معطلة.

غير انه لا حديث جدياً، هذه الايام، عن هذا الموضوع، الكل يتصدى، اولا، لمهمة ايجاد حلول لازمة الحكومة الغائبة حتى الساعة، بيد ان نوابا عراقيين تحدثت معهم (المدى) يرجحون بان شراكة جامعة للكتل ستخرج بها الحكومة الجديدة. بعض منهم قال:"الكتل تبحث عن التكنوقراط"، لكن مراقبين يشككون في ان يأتي وزراء مستقلون جاؤوا فقط لانهم من الكفاءات العراقية، وقد تعزز هذه الوجهة بعض الاحاديث التي تبادلتها (المدى) مع نواب في كتل برلمانية فائزة:"ليس من المرجح ان تتجاوز نسبة التكنوقرط من خارج الاحزاب المشاركة في الحكومة الـ(١٠٪)". ورغم ان اغلب هؤلاء يرون ان الحديث عن هوية وشكل الوزارة القادمة ومن سيحصل على مقبولية الكتل ليتسنم مناصب فيها امر سابق لاوانه، غير ان مصادر خاصة أبلغت (المدى) ان الكتل البرلمانية بدأت منذ فترة وجيزة تطلب من بعض الشخصيات، واغلبها مقربة من الاحزاب المنضوية فيها او بعض قيادييها، سيرهم الذاتية لتدرس، لاحقا، موضوعة الترشيح، لكن لا احد، اليوم، يجيب على سؤال يقلق الجميع:"ما الضمانات التي ستقدمها الكتل السياسية للحصول على وزارة نزيهة وكفوءة؟".

ويمكننا اقتباس الشعور بالانزعاج من احاديث هؤلاء النواب من تجارب حكومية سابقة حين سقطت اسماء كبيرة في الاجهزة الحكومة عبر تهم فساد متنوعة، وبعدها ترزح هذه الكتل تحت ضغط شعبي وسياسي هائل. المناخ السائد اليوم يرجح ان الفرقاء اعتبروا من ايام عصيبة مرت على المشهد الحكومي في السنوات السابقة. لكن عددا قليلا من النواب لا يرى ان حل ازمة الفساد مرهون بترشيح اسماء ذات سجل مهني ناصع، بل انهم يزعمون ان تغيير "العقلية" التي تدير الدولة بحاجة الى نظام داخلي واصلاح وزاري لابد وان يتحقق في المرحلة القادمة. ويرون ايضا انه بدون هذه المستلزمات لن تخرج البلاد من "بركة" المحاصصات.

ولا يبدو البعض متفائلا حيال وزارة ٢٠١٠، انهم يرجحون "بقاء" الحال على ما هو عليه، وان المعيار الحزبي والفئوي هو الذي سيبقى متحكما بخريطة المؤسسات الحكومية، ويستندون في هذا الزعم الى عدة امور:"التجاذبات السياسية في مرحلة ما بعد انتخابات ٧ آذار اصبحت اكثر توترا واحتقانا".

أرشيف مقلق

في الرابع والعشرين من ايار ٢٠٠٩، فتحت هيئة النزاهة نيرانها بوجه مسؤولين كبار متورطين بتهم الفساد. وفي حينها عُد الرأي العام تنفيذ الهيئة لأوامر إلقاء قبض بحق ٣٣ مسؤولا متهما بقضايا فساد، انجازا مهما على طريق مكافحة الفساد.

الهيئة قالت في يومها ان المتهمين بدرجة مدراء عامين وينتمون لوزارات مختلفة في الحكومة العراقية. وتحدثت الهيئة بلهجة جديدة على الصحافة العراقية حين تصدت لمهمة عسيرة في نظر اغلب العراقيين، قالت في بيان وزع يومها انها تسعى لتنفيذ أوامر إلقاء قبض على ٩٩٧ متهماً بقضايا فساد لم تنفذ بعد.

وفي الثامن والعشرين من الشهر ذاته وجد القاضي رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة، وكان يتحدث لقناة فضائية عربية، ان مشكلة الفساد في العراق تشبه مشاكل فساد في بلدان أخرى، لكنه بدا متفائلا حيال قدرة العراقيين على مكافحتها ورهن الجزء الاكبر من هذه المسؤولية بالصحافة التي وصفها بـ"الحرة".

لكن هذا الشهر (أيار) كان بداية تصاعد الضغوط على الكتل السياسية التي ينتمي اليها مسؤولون حكوميون متورطون بقضايا فساد.

وفي الحقيقة يعود الحديث عن الفساد في العراق الى سنوات النظام البائد حيث تمتع المقربون من صدام حسين بالنفوذ والسلطة، فيما استغلت رموز السلطة صلاحيتها في هدر المال العام وتجذرت الرشوة على انها معيار شاذ للتقدم في الحياة اليومية وتسيير امورها، لكن لم يكن هذا مكشوفا على نطاق واسع، ربما لان الصحافة الحرة لم تكن حاضرة في البلاد حينها، لكن اليوم عين الرأي العام مفتوحة على كواليس الادارات الحكومية، ولم يكن يمر يوم الا وكشفت وسائل الاعلام حادثة تتعلق بالفساد حتى لو كانت رشوة لموظف صغير.

هكذا بدأ الحديث عن الفساد المالي والإداري في العراق قبل انتهاء السنة الأولى من عمر الوجود الأميركي في البلاد، ووجهت حينها اتهامات إلى الحاكم الأميركي بول بريمر بتبديده أكثر من ثمانية مليارات، ولاحقا الى فريق الاعمار الامريكي الذي بات تائها وهو يبحث عن مليارات تسربت في مسالك عراقية مجهولة.

مشاريع متوقفة بسبب الفساد .. ا ف ب

ومنذ ذلك الحين والحديث لم يتوقف عن وجود فساد في مختلف الدوائر والوزارات.

وتم استجواب عدد من المسؤولين بينهم وزراء في الحكومة، وظن العراقيون ان بالامكان مواصلة المشوار، لكن طريق وضع اليد على هؤلاء اصطدم بمعوقات تقف أمام استجواب بعض الوزراء من بينها التستر على بعضهم.

المحللون والمراقبون العراقيون يجدون الازمة الحقيقية تتعلق بوجود مسؤولين في الحكومة والبرلمان يدافعون عن الفاسدين بسبب انعكاس فضائح هؤلاء على شعبيتهم، والاحزاب التي ينتمون اليها، في الشارع العراقي.

ويتحدث العديد من البرلمانيين عن قضايا الفساد، ويأخذ هذا الأمر مساحة واسعة من وسائل الإعلام العراقية التي تتحدث عن الفساد المستشري في الإدارات المحلية بالمحافظات، إضافة إلى الفساد المالي والإداري في الوزارات.

وبحسب تقارير غير رسمية فان الفساد شمل، خلال السنوات الماضية، كل الوزارات والمؤسسات، لكنها تتفاوت من وزارة إلى أخرى، فهناك وزارات وصل الفساد فيها إلى الوزراء أنفسهم، ووزارات عشش الفساد فيها على مستوى المدراء العامين والمسؤولين الأمنيين ومن هم بدرجة أقل.

ورغم تأكيدات الكتل السياسية على مكافحة المفسدين، فإن الشارع لا يعول كثيراً على استجوابات من هذا النوع، حيث تقدر المبالغ المسروقة والضائعة جراء الفساد بمليارات الدولارات.

الصحافة الحرة؟

حديث العكيلي الذي ساقه قبل ما يقارب العام عن قدرة السلطة الرابعة في مكافحة وكشف الفساد يفتح الباب امام جدل دائر حول حقيقة ذلك، الكثير من نشطاء المجتمع المدني في العراقي يرون ان اختيار مسؤولين نزيهين في الاجهزة الحكومية غير كاف لوحده، انهم يرون ان العملية تتطلب حزمة من الاجراءات من اهمها ضمان الوصول الحر للمعلومة، وهو الامر الذي لم يحصل في العراق.

لدى اي مراجعة دقيقة لسجل القضايا التي تم الكشف عنها خلال السنوات الاخيرة لا نجد ان دور الصحافة في الاعلان عنها او التوصل الى خيوطها كبير جدا، عدد قليل من المعلومات التي تتيسر للصحفيين العراقيين لذلك فانهم ساهموا في جزء يسير من ذلك السجل، اغلبية التهم والفضائح المالية والادارية جاءت عن طريق بعض المؤسسات الرسمية او من خلال تصريحات لسياسيين لم تكن تخرج كثيرا عن اجواء الصراع السياسي الدائر في البلاد. لذا فان البرلمان القادم عليه ان يسن قوانين تضمن شيوع المعلومات وتفتح الباب امام الرأي العام للحصول عليها.

مهمة ثقيلة

يعتقد المراقبون ان الحل الجذري يعتمد على مجموعة متكاملة من الخطوات بدءا من ترسيخ مفهوم الشفافية على انه جزء من القيم المجتمعية، وانتهاء بالقضايا الاجرائية الاخرى: اختيار اشخاص مناسبين للمناصب الوزارية، سن القوانين التي تضمن للسلطة الرابعة الوصول الحر للمعلومات، فضلا عن مواصلة عمل لجان التحقيق التي يعلن عن شروعها بالعمل على قضايا مهمة، ثم يختفي اثرها ويتلاشى اسمها حتى تشكل واحدة جديدة في قضية اخرى.

الامريكيون حددوا في وقت سابق، عبر احصائية مخيفة، حجم المهمة الثقيلة التي ستواجه الحكومة الجديدة، كبير المفتشين الأمريكيين في العراق قال ان حجم الفساد في العراق يتجاوز أكثر من ١٠ بالمائة من إجمالي الناتج الوطني العراقي.

ما يعني ان ما بين ثمانية إلى عشرة مليارات دولار من الميزانية السنوية للعراق تضيع هباء بسبب عدم قدرة البلد على استيعاب هذه المبالغ في مشاريعه، وهو الأمر الناجم عن حجم الفساد المستشري في البلاد. ولهذا السبب يقبع العراق في المرتبة ١٧٨ على مقياس الشفافية.

يدرك العراقيون ان الفساد يستوطن في مؤسساتهم، الحديث عن هذا لم يعد جديدا، لكن ما سلاح البرلمان الجديد والحكومة المقبلة في معركة متواصلة مع (ارهاب ناعم) وفتاك؟

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون